الأمم المتحدة

A/C.5/58/20/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
21 May 2004
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون
اللجنة الخامسة
البند ١٢١ من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

التقديرات المتعلقة بالمهام السياسية الخاصة ومبادرات المساعي الحميدة وغيرها من المبادرات السياسية التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير في سياق الإجراء الذي اتخذه مجلس الأمن بشأن توفير الدعم إلى اللجنة الكاميرونية - النيجيرية المختلطة التي أنشئت تنفيذا لحكم محكمة العدل الدولية الذي بتت فيه في قضية النزاع الحدودي بين الكاميرون ونيجيريا. وفي رسالته المؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2004/298)، قام الأمين العام بإطلاع المجلس على ما جرى من أنشطة فيما يتعلق بتنفيذ حكم المحكمة وأشار إلى الأهمية البالغة لتأمين الموارد اللازمة لتمكين الأمم المتحدة من مواصلة دعمها للجنة المختلطة لكفالة تنفيذ القرار بنجاح. وأشار أيضا إلى اعتزامه الحصول على هذه الأموال من الميزانية العادية. وفي الرد المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (S/2004/299)، أبلغ رئيس المجلس الأمين العام أن مجلس الأمن أحاط علما بالمعلومات الواردة في الرسالة.

وخصصت الجمعية العامة في قرارها ٢٧١/٥٨ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ مبلغا مجموعه ١٦٩ ٤٣١ ٧٠٠ دولار للمهام السياسية الخاصة تحت

240504 240504 04-36045 (A)

الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وأقر من أصل هذا المبلغ ٩٠٠ ٤٧٦ ١٤٢ دولار خلال الجزء الأول من الدورة الثامنة والخمسين للجمعية كمبلغ يحتسب من الاعتماد المخصص للمهام السياسية الخاصة لإحدى وعشرين مهمة أذنت بها الجمعية العامة أو مجلس الأمن. وبناء عليه، بلغ الرصيد المتبقي غير المخصص في ذلك الوقت في الاعتماد المخصص للمهام السياسية الخاصة ٨٠٠ ٩٥٤ ٢٦ دولار (انظر A/C.5/58/33) ولاحقا لذلك، وفي سياق تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بشأن فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، والقرارين ١٥٢٧ (٢٠٠٤) و ١٥٢٨ (٢٠٠٤) بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، احتسب مبلغ إضافي قيمته ٤٠٠ ٦٠٨ ٥ دولار من الاعتماد المخصص للمهام السياسية الخاصة. ويبلغ حاليا الرصيد غير المخصص في الاعتماد المخصص للمهام السياسية الخاصة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ مبلغ ٤٠٠ ٣٤٦ ٢١ دولار.

ويتضمن هذا التقرير الاحتياجات من الموارد المقترحة لتقديم الدعم إلى اللجنة الكاميرونية - النيجيرية المختلطة لفترة سبعة أشهر تبدأ في ١ حزيران/يونيه ولغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. والاحتياجات المقدرة بمبلغ ٩٠٠ ٩٠٢ ٦ دولار ستحتسب من الرصيد غير المخصص، بموافقة الجمعية العامة، في الاعتماد المخصص للمهام السياسية الخاصة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٤	٤
ثانيا – المهمة السياسية الخاصة المنبثقة عن مجلس الأمن: الدعم المقدم للجنة الكاميرونية – النيجيرية المختلطة	٥-١٣	٥
ثالثا – تقدير الاحتياجات من الموارد	١٤-١٥	٨
رابعا – الإجراء المطلوب اتخاذه من جانب الجمعية العامة	١٦	٩

أولا – مقدمة

١ – الغرض من هذا التقرير هو الحصول على ما يلزم من أموال خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ فيما يتعلق بتقديم الدعم إلى اللجنة الكاميرونية – النيجيرية المختلطة بناء على الطلب الذي قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن ورد المجلس عليه.

٢ – وأنشئت اللجنة الكاميرونية – النيجيرية المختلطة بناء على طلب رئيسي الكاميرون ونيجيريا عقب مؤتمر القمة الثلاثي الذي عقد في جنيف في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بين الرئيسين والأمين العام للأمم المتحدة بغية البدء في تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية بشأن النزاع على الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا. ويترأس اللجنة المختلطة الممثل الخاص للأمين العام لشؤون غرب أفريقيا.

٣ – أنشئ ترتيب دعم للجنة الكاميرونية – النيجيرية المختلطة لتقديم مساعدة الأمم المتحدة في تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية. وتمت تلبية الاحتياجات الأولية من الموارد بموجب ترتيب مخصص لهذه الحالة من موارد خارجة عن الميزانية. وقد تبين أنه من المتعذر استمرار هذا الترتيب. ولذلك سيجري تقديم الاحتياجات اللازمة من الميزانية لتمويل هذه العملية في إطار الأنصبة المقررة بناء على طلب قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن بتاريخ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤ (S/2004/298) ورد الأخير المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (S/2004/299).

٤ – ويبلغ مجموع الاحتياجات من الموارد اللازمة لتقديم الدعم إلى اللجنة الكاميرونية – النيجيرية المختلطة حتى نهاية عام ٢٠٠٤ مبلغ ٩٠٠ ٩٠٢ ٦ دولار وتتعلق بحاجة الملاك الوظيفي إلى ٢١ وظيفة. وترد تفاصيل أخرى في الفرع ثالثا من هذا التقرير. وستحتسب هذه الاحتياجات من الرصيد غير المخصص الحالي البالغ ٤٠٠ ٣٤٦ ٢١ دولار المتوفر في الاعتماد المخصص للمهام السياسية الخاصة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ويرد في الفرع رابعا أدناه الإجراء المتعلق بالتمويل المطلوب من الجمعية العامة أن تتخذه.

ثانيا – المهمة السياسية الخاصة المنبثقة عن مجلس الأمن: الدعم المقدم للجنة الكاميرونية – النيجيرية المختلطة

معلومات أساسية والولاية والهدف

٥ – استعدادا لقرار محكمة العدل الدولية، وفي مسعى لتأمين التزام مسبق من قبل الكاميرون ونيجيريا بتنفيذ القرار المتوقع للمحكمة بشأن النزاع الحدودي بينهما، اجتمع رئيسا الدولتين مع الأمين العام للأمم المتحدة في باريس في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بناء على دعوة منه. وفي بيان صحفي صدر في نهاية الاجتماع، اتفق رئيسا البلدين على احترام قرار المحكمة وتنفيذه وإنشاء آلية للتنفيذ بدعم من الأمم المتحدة. واتفق الرئيسان أيضا على ضرورة اتخاذ عدد من تدابير بناء الثقة بهدف تعزيز الروابط بين البلدين بصورة عامة.

٦ – وفي أعقاب إعلان المحكمة لحكمها في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وجه الأمين العام دعوة إلى الرئيسين الكاميروني والنيجيري لحضور مؤتمر قمة ثلاثية أخرى، وعقدت القمة في جنيف في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٢. وفي بيان مشترك صدر بعد الاجتماع، جدد الرئيسان التزامهما بنبذ استخدام القوة في علاقاتهما الثنائية واللجوء إلى الوسائل السلمية لتسوية الخلافات الحدودية بينهما. وبغية المضي قدما في تنفيذ قرار المحكمة، طلب الرئيسان إلى الأمين العام إنشاء لجنة مختلطة يترأسها الممثل الخاص للأمين العام لشؤون غرب أفريقيا.

٧ – وأنشئت اللجنة الكاميرونية – النيجيرية المختلطة للنظر في الآثار المترتبة على قرار المحكمة، بما في ذلك ترسيم الحدود البرية بين البلدين؛ ووضع توصيات بشأن اتخاذ تدابير إضافية لبناء الثقة، مثل إعداد مشاريع لتعزيز الأنشطة الاقتصادية المشتركة والتعاون عبر الحدود؛ وسحب القوات من المناطق المعنية على طول الحدود البرية؛ والتجريد النهائي لشبه جزيرة باكاسي من الأسلحة إلى جانب إمكانية نشر موظفين دوليين لمراقبة الانسحاب؛ وإعادة تفعيل لجنة حوض بحيرة تشاد، وهي هيئة مكوّنة من خمس دول تعد الكاميرون ونيجيريا من الأعضاء البارزين فيها. وجرى التفاوض على جدول زمني لأعمال اللجنة المختلطة ووافق عليه الطرفان في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣، ثم جرى تنقيحه في أوائل نيسان/أبريل ٢٠٠٤ على ضوء المهام التي أنجزت حتى الآن.

٨ – وتتكون اللجنة المختلطة من ممثلين للكاميرون ونيجيريا ويرأسها الممثل الخاص للأمين العام. وأنشأت اللجنة المختلطة لجنتين فرعيتين، إحداهما مسؤولة عن ترسيم الحدود

والأخرى مسؤولة عن السكان المتضررين. وتتولى الأمم المتحدة تقديم الدعم الفني والسوقي لأعمال اللجنة المختلطة ولجنتيها الفرعيتين.

٩ - وتقدم اللجنة الفرعية المعنية بترسيم الحدود البرية بين البلدين تقريرا عن سير أعمالها إلى اللجنة المختلطة التي تجتمع مرة كل شهرين.

١٠ - وقد قامت اللجنة الفرعية المعنية بترسيم الحدود، وفقا لولايتها، بإعداد خريطة مصغّرة تبين الحدود وبرنامج عمل لعملية الترسيم، أقرته اللجنة المختلطة في اجتماعها الثاني المعقود في أبوجا في شباط/فبراير ٢٠٠٣.

١١ - وتتمثل مسؤوليات اللجنة الفرعية المعنية بالسكان المتضررين في تحديد المتضررين من السكان، وتقييم أوضاعهم على الأرض، بما في ذلك تحديد الحقوق الخاصة التي يتعين حمايتها، والنظر في السبل الكفيلة بتحقيق هذه الغاية. وحتى الآن، قامت اللجنة الفرعية فعلا بسلسلة من الزيارات إلى منطقة بحيرة تشاد، والحدود البرية وشبه جزيرة باكاسي، واعتُمدت تقاريرها من قِبل اللجنة المختلطة. ومن أهم المهام التي اضطلعت بها اللجنة المختلطة المهمة الناجحة المتمثلة في استكمال سحب ونقل السلطة المدنية، والقوات العسكرية وقوات الشرطة في منطقة بحيرة تشاد، وهو الأمر الذي تم في الفترة من ٨ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وعقب اختتام عملية بحيرة تشاد، اجتمع رئيسا الدولتين مع الأمين العام في جنيف في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ لاستعراض التقدم الذي أحرزته اللجنة. وأعربوا عن مساندتهم للعمل الذي تم الاضطلاع به حتى الآن وأوعزوا إلى اللجنة أن تنفِّذ بقية مهامها وفقا للجدول الزمني لأعمالها.

١٢ - وكانت الأمم المتحدة قد شرعت في توفير الدعم إلى اللجنة الكاميرونية - النيجيرية المختلطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وأعمال اللجنة المختلطة آخذة في اكتساب مزيد من الزخم، ومن المتوقع أن تستكمل بنهاية عام ٢٠٠٥. ويرد الهدف ذو الصلة والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز في الجدول أدناه.

الهدف، والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز

الهدف: تحقيق تسوية سلمية للنزاع الحدودي بين الكاميرون ونيجيريا وفقا لحكم محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	النواتج
١ - امتثال الكاميرون ونيجيريا للحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ في ما يتعلق بترسيم الحدود البرية والحدود البحرية بين البلدين، بما في ذلك عمليات سحب ونقل السلطة	١-١ مواصلة اشتراك الكاميرون ونيجيريا في اجتماعات اللجنة الفرعية المعنية بالترسيم، واجتماعات الفريق العامل المعني بعمليات سحب ونقل السلطة واجتماعات الفريق العامل المعني بالحدود البحرية ١-٢ قيام الكاميرون ونيجيريا بدعم أنشطة الترسيم دعما فعالا ١-٣ تلقي تبرعات لعملية الترسيم ١-٤ انسحاب السلطة المدنية والقوات العسكرية وقوات الشرطة من الحدود البرية الممتدة لمسافة ٧٠٠ ١كم تقريبا ومن شبه جزيرة باكاسي التي تبلغ مساحتها ٠٠٠ ١ كيلومتر مربع تقريبا ونقل السلطة حسب ما اتفق عليه الطرفان ١-٥ قيام الكاميرون أو نيجيريا بإنشاء إدارات جديدة في المناطق التي تم فيها نقل السلطة ١-٦ زيادة حرية حركة الأشخاص والبضائع عبر الحدود الكاميرونية - النيجيرية	▪ وضع خريطة مشتركة لأساس الحدود البرية بين الكاميرون ونيجيريا التي تبلغ مساحتها نحو ٧٠٠ ١ كيلومتر من الحدود المشتركة ▪ المبادرة بإنشاء محطات للبيانات الجيوديسية ▪ توفير وتقديم الدعم للأفرقة العاملة التابعة للجنة المختلطة ▪ إسداء المشورة وتقديم الدعم للفريق العامل المعني بعمليات الانسحاب من منطقة الحدود البرية وشبه جزيرة باكاسي ونقل السلطة ▪ تقديم تقارير إلى اللجنة المختلطة عن عمليات الانسحاب التي تمت من منطقة بحيرة تشاد والحدود البرية وشبه جزيرة باكاسي وعن نقل السلطة ▪ تيسير المباحثات بين الطرفين بشأن القضايا المتصلة بالحدود البحرية وبشأن التعاون الاقتصادي بما في ذلك المشاريع المشتركة المحتملة
٢ - استمرار احترام حقوق السكان المتضررين من جراء النزاع الحدودي بين الكاميرون ونيجيريا (منطقة بحيرة تشاد، الحدود البرية، وشبه جزيرة باكاسي)	٢-١ مواصلة اشتراك الكاميرون ونيجيريا في اللجنة الفرعية المعنية بالسكان المتضررين ٢-٢ تنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة التي انضمت إليها كل من الكاميرون ونيجيريا من أجل احترام حقوق السكان المتضررين	▪ قيام أعضاء اللجنة المختلطة بزيارات تقييم ومتابعة للمجتمعات المحلية الحدودية التي تضررت بسبب النزاع ▪ إجراء تقييم من جانب المراقبين المدنيين باللجنة المختلطة لظروف السكان المتضررين ▪ زيارة المجتمعات المحلية الحدودية للنظر في إمكانية اتخاذ مبادرات لبناء الثقة عبر الحدود بغية معالجة مسألة رفاه السكان المتضررين

١٣ - ومن المتوقع أن يحقق البرنامج هدفه شريطة أن تظل البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلدين مفضية إلى تنفيذ حكم المحكمة وشريطة أن يتعاون السكان المحليون وأن ترد أموال من الجهات المانحة لتمويل عملية ترسيم الحدود.

ثالثا – تقدير الاحتياجات من الموارد

١٤ – تصل الاحتياجات المقدرة لترتيب الأمم المتحدة المخصص لدعم اللجنة الكاميرونية – النيجيرية المختلطة لفترة سبعة أشهر، اعتبارا من ١ حزيران/يونيه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ إلى مبلغ ٩٠٠ ٩٠٢ ٦ دولار. وستوفر هذه الاحتياجات اعتمادات لما يلي: (أ) تكاليف ٤ وظائف لمستشارين عسكريين/موظفي اتصال (٧٠٠ ١٨٩ دولار)؛ (ب) تكلفة قدرها ٣٠٠ ١١٦ ٥ دولار لاستخدام موظفين مدنيين، وهي تتكون من المرتبات والتكاليف العامة لموظفين يبلغ عددهم ٢١ موظفا المشار إليها في الجدول أدناه (٧٠٠ ٠٣٨ ١ دولار)، والتكاليف المتعلقة بنشر ٣٢ مراقبا مدنيا في منطقة بحيرة تشاد، وعلى امتداد الحدود البرية وفي شبه جزيرة باكاسي لكفالة تحقيق الاستقرار بعد انسحاب القوات المسلحة وقوات الشرطة (٠٠٠ ٨٤٨ ٢ دولار)، وتكاليف خدمات الخبراء المعنيين بقضايا محددة، بما في ذلك ترسيم الحدود البرية، والحدود البحرية، والقضايا البيئية، والقضايا الاقتصادية، والشؤون المدنية، والمسائل الأمنية والشؤون الاجتماعية (٣٠٠ ٣٠٨ دولار)، والخدمات التعاقدية (٠٠٠ ٢٤٦ دولار)، والسفر الرسمي للموظفين (٣٠٠ ٦٧٥ دولار)؛ و (ج) الاحتياجات التشغيلية الأخرى ذات الصلة (٩٠٠ ٥٩٦ ١ دولار).

الاحتياجات المقترحة من الموظفين لعام ٢٠٠٤

مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمات العامة	**المجموع الفرعي، مستوى دولي**	مستوى محلي	**المجموع**
١	٤	٦	٢	١	**١٤**	١	**١٥**	٦	**٢١**

١٥ – تم الوفاء بالدعم الأوّلي المقدم إلى اللجنة الكاميرونية – النيجيرية المختلطة من جانب الأمم المتحدة للفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ لغاية أيار/مايو ٢٠٠٤ بموجب ترتيب مخصص استخدمت فيه موارد من خارج الميزانية. ونظرا إلى ما أثبته هذا الترتيب من عدم مقدرة على الاستمرار، أحاط الأمين العام مجلس الأمن علما، في رسالته المؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، بالأنشطة المضطلع بها والتقدم المحرز في تنفيذ حكم المحكمة وأشار إلى أنه بغية كفالة استكمال تنفيذ الحكم بنجاح، لا بد من توفير التمويل الضروري لتمكين الأمم المتحدة من مواصلة دعم اللجنة المختلطة. كما أشار إلى أنه يعتزم طلب هذا التمويل من الميزانية العادية. وأحاط رئيس المجلس علما، في ردّه المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بالمعلومات الواردة في الرسالة.

رابعا – الإجراء المطلوب اتخاذه من جانب الجمعية العامة

١٦ - إذا قررت الجمعية العامة تأييد المقترح الوارد في هذه الوثيقة، فقد ترغب في الموافقة على احتساب مبلغ ٩٠٠ ٩٠٢ ٦ دولار من الرصيد غير المخصص من المبلغ المرصود للمهام السياسية الخاصة المعتمد في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.